التحليل المكاني لظاهرتي الزواج والطلاق في محافظة دهوك (2008 – 2016)

د. مزكين محمد حسن
أستاذ مساعد
كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

زاهدة سلمان حسن
مدرس مساعد
كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

المستخلص

يدرس البحث التباين المكاني والزماني لظاهرتي الزواج والطلاق على مستوى محافظة دهوك ومدنها بالاضافة الى الوقوف على واقع حالات الزواج والطلاق ودراسة هذا الواقع وفق التركيب العمري والنوعي، وتأتي أهمية البحث من كون الظاهرتين لم تحظيا، في دهوك، بدراسات علمية جادة رغم أهميتها في البناء الاجتماعي ومحاولة إيجاد الحلول للتقليل من ظاهرة الطلاق. ويفترض البحث إرتفاع حالات الطلاق خلال فترة الدراسة ولعدة أسباب منها اجتماعية واقتصادية وغيرها. واتبع البحث المنهج الوصفي والتحليل الكمي للبيانات الخاصة بالظاهرتين، ومن اجل الوصول الى أهداف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تناول الاول منها تطور حالات الزواج والطلاق في محافظة دهوك للفترة (2008-2016)، أما المبحث الثاني فإهتم بدراسة واقع حالات الزواج والطلاق في المحافظة لسنة 2016 ويدرس أولا واقع حالات الزواج والطلاق وفق التركيب العمري، وثانيا وفق واقع الزواج والطلاق وفق التركيب النوعي، أما المبحث الثالث فيدرس أهم الأسباب المؤدية الى الطلاق.

الكلمات الدالة : تحليل المكاني، الزواج، الطلاق.

1. المقدمة

شغل موضوع التباين المكاني إهتمام الجنس البشري منذ القدم، والمعروف ان الانسان ومنذ فجر التاريخ لاحظ وسجل هذا التباين الذي شاهده في كل مكان ومن خلالها فكر في أسباب هذا التباين والإختلاف، ومع مرور الزمن لم يزد في وسائل الملاحظة وقياس الظواهر فحسب إنما زاد في قدراته في تشخيص وتسجيل وتصنيف وعرض وتحليل تلك الملاحظاتوبها تحولت المعرفة الجغرافية الى مادة مسجلة بدقة وحقائق ممحصة تصور الظاهرات التي تشغل مختلف أنحاء الكرة الارضية. وجغرافية السكان أحد فروع المعرفة الجغرافية إتخذت هي الاخرى من التباين المكاني والاختلافات المكانية للخصائص السكانية من حيث توزيعهم وتركيبهم وحركتهم الطبيعية والمكانية والتنبؤ عنها مستقبلا وتشخيص مشكلاتها الوطنية منها والعالمية وإيجاد الحلول المناسبة لتلافيها ومسرحا لعملياتها السكانية التي كلما توفرت بياناتها بدقة وإنتظام حفزت الباحثين والمهتمين بأمور السكان في دراسة وتشخيص تلك الظواهر والمشاكل التي تواجههم وتقف حجر عثرة أمام نموهم وتقدمهم وإبداعهم وإبتكاراتهم، إلا أن بعض الظواهر السكانية لم تلق لحد الان أي إهتماما جديرا بالذكر والسبب في ذلك هو عدم توفر البيانات الخاصة بتلك الظواهر والمشاكل السكانية التي تواجههم، وظاهرة الزواج ومشكلة الطلاق وتباينها المكاني أحد تلك المشاكل التي لم تشغل حيزا مكانيا في ذهنية الباحث الجغرافي رغم أهمية الموضوع وتأثيراته المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وصحيا، وإنطلاقا من هذه الاهمية جاء هذا البحث ليلقي الضوء عليه بهدف تشخيص العوامل المسببة للمشكلة وبيان درجة تأثير العوامل المسببة لها وصولا الى وضع المعالجات الحقيقية في محافظة دهوك وإمكانية تعميمها على بقية المحافظات بعد إختبار فاعلية تلك المعالجات.

1.1 هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة التباين المكاني والزماني وواقع الزواج والطلاق في محافظة دهوك للفترة (2008– 2016).

1.2 مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من بروز مشكلة الطلاق كظاهرة في المحافظة، وكونها مرتبطة أصلا بالزواج.

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز, المجلد 8, العدد 1 (2019)
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/3/31
البريد الالكتروني للباحث : Mizgen.hesen@uod.ac
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0

1.3 فرضية البحث

صيغت فرضية البحث بالشكل التالي :

1. هناك تباين واضح في ظاهرتي الزواج والطلاق مكانيا وزمانيا في منطقة الدراسة.
2. تباين درجة تأثير العوامل المسببة للزواج والطلاق بين مناطق المحافظة.

1.4 حدود البحث

شمل البحث الحدود الادارية لمحافظة دهوك والواقعة فلكيا بين دائرتي عرض (36 10 36)و (24 23 37) شمالا، وخطي الطول (42 20 42) و(44 18 44) شرقا وللفترة الزمنية (200 – 2016).

1.5 هيكلية البحث

لأجل الوصول الى أهداف البحث، فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تناول اولها حالات الزواج والطلاق في محافظة دهوك (2008 – 2016)، واختص الثاني بدراسة تركيب حالات الزواج والطلاق في محافظة دهوك 2016، اما المبحث الثالث فقد إهتم بأهم الاسباب المؤدية الى الطلاق ونسبها.

2. حالات الزواج والطلاق في محافظة دهوك (2008 – 2016)

2.1 تطور حالات الزواج في محافظة دهوك (2008 – 2016)

تتطلب السياسة السكانية لكل دولة ان تعد وفقا لاحتياجاته وضمن عملية التنمية الشاملة فيه وان تستهدف في الاساس تحقيق التطور والرفاهية للمجتمع، وان الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق سياسة زيادة الإنجاب تعني مجموعة التدابير التي اتخذتها الدولة لتحقيق نتائج في زيادة السكان ويكون قسم منها بشكل قرارات تصدر عن الجهات العليا تشجع الزواج المبكر والإنجاب (هناء محسن العكيلي 1989 : 47)وقد شجعت الكثير من التشريعات القديمة زيادة النسل والإكثار منه لاسيما نمو وتطور الدولة او بعد خروجها من الحروب، ويعتبر قانون حمورابي الذي صدر في القرن العشرين قبل الميلاد في بابل أول محاولة تشريعية تهدف الى زيادة النسل إذ نادى بإرتداء الأمهات في الأسر الكبيرة الحجم الملابس المميزة والحلي(هناء محسن العكيلي1989 : 41).والجدول (1) والشكل (1)يبينان هذا التطور خلال الفترة (2008- 2016)، ومنها نلاحظ :

الجدول (1) : التوزيع المكاني للزواج في محافظة دهوك حسب الاقضية (2008 – 2016)

السنة	دهوك	ئاكري	سميل	بردرش	الشيخان	ئاميدي	زاخو	المجموع
2008	3047	1489	632	800	102	814	1906	8790
2009	2985	1410	507	724	233	582	1761	8202
2010	3168	1416	672	840	177	691	1877	8841
2011	3645	1601	1152	1139	456	772	2681	11446
2012	4470	1932	1358	1342	789	1004	2954	13849
2013	4328	1753	1734	1257	372	1841	2985	14270
2014	3715	1572	1714	1048	544	795	2793	12181
2015	3274	1526	1143	827	495	688	2291	10244
2016	3019	1347	988	892	404	557	2139	9346
المجموع	31651	14046	9900	8869	3572	7744	21387	97169

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : حكومة اقليم كوردستان، وزارة العدل، رئاسة إستئناف منطقة دهوك، محكمة الاحوال الشخصية في محافظة دهوك، بيانات غير منشورة

الشكل (1) : التوزيع المكاني للزواج في محافظة دهوك (2008– 2016)

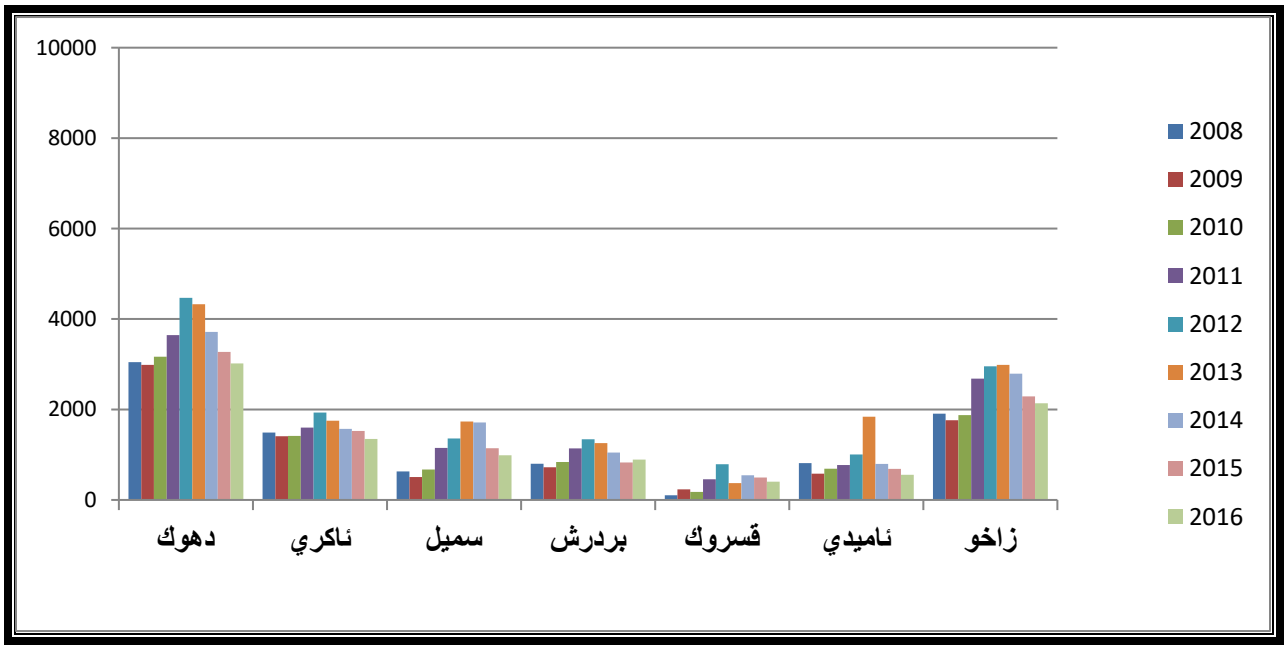

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : الجدول (1)

1. سجلت أكثر حالات الزواج في محافظة دهوك في عام 2013 بواقع 14270 حالة ساهمت بنسبة 14.6% من مجموع حالات الزواج لفترة الدراسة، يقابلها أدنى رقم سجل في العام 2009 بواقع 8202 حالة وبنسبة 9% فقط.

2. جاء قضاء دهوك في المرتبة الأولى في حالات الزواج في الفترة المدروسة بواقع31651 حالة شكلت نسبة 32.6% من مجموع حالات الزواج في المحافظة يليها قضاء زاخو بواقع 21387 وبنسبة 22% وجاءت بعد ذلك ئاكري، سميل، بردرش، ناميدي، الشيخان وبنسب 14.5%، 10.1%، 9.1%، 7.9%، 3.7% على التوالي.

3. أما على مستوى الاقضية فقد سجلت أعلى الحالات في قضاء دهوك بواقع4470 في عام 2012 بنسبة 14.1% من مجموع حالات القضاء للفترة المدروسة وبنسبة 4.6% من مجموع حالات المحافظة لنفس الفترة.، يقابلها أدنى الحالات وذلك في قضاء الشيخان بواقع 102 حالة فقط في عام 2008 وبنسبة 2.8% من مجموع حالات القضاء وبنسبة0.01% من مجموع حالات المحافظة ولنفس الفترة المذكورة.

4. وبطبيعة الحال فإن هذه التذبذبات في تسجيل نسب حالات الزواج يرجع الى الظروف المعيشية والاحوال الاقتصادية المستقرة والجيدة في بداية فترة الدراسة، وعلى عكس ذلك في السنوات الاخيرة من تلك الفترة خصوصا بعد الظروف الامنية المتمثلة بسيطرة الارهاب على مناطق في العراق ولم تكن منطقة الدراسة ببعيدة عن هذا التأثير يضاف الى ذلك توتر العلاقة بين الاقليم وبغداد على خلفية مسألة استخراج وبيع البترول وإجراءات بغداد فيما يخص بموازنة الاقليم وهو ما دفع بحكومتها الى إتباع نظام إدخار رواتب الموظفين الاجباري والذي إنعكس سلبا على الاحوال المعيشية للسكان وخصوصا فئة ذوي الرواتب. أما من حيث المعدل الخام للزواج[1] (عبدالله الطرزي 1991 : 89) في المحافظة فالجدول (2) يوضح هذه المعدلات للفترة المدروسة وهو بشكل عام يتناسب بشكل طردي مع تزايد أعداد السكان وعدد حالات الزواج، مع فارق بسيط في السنوات (2014، 2015، 2016)، كما يمكن القول بأن هذا المعدل يزداد بدأ من عام 2008 ولغاية عام 2013 بسبب الظروف الاقتصادية والمعيشية التي تحسنت شيئا فشيئا خصوصا مع منح سلف الزواج والتي قدرت بخمسة ملايين دينار عراقي لكل عقد زواج بالاضافة الى السلفة العقارية التي ساهمت بشكل فعال في تشجيع الزواج وتكوين الأسر. أما بالنسبة للسنوات (2014، 2015، 2016) فيرجع انخفاض المعدل الى تردي الاوضاع المعيشية مقارنة بالسنوات السابقة بسبب الظروف الامنية المتمثلة بالحرب على الارهاب وتقليص رواتب الموظفين واجراءات حكومة بغداد تجاه اقليم كوردستان فيما يخص الميزانية.

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a343

الجدول (2) : معدل الزواج الخام بالألف في محافظة دهوك (2008- 2016)

الأعوام	عدد السكان	عدد حالات الزواج	المعدل بالألف
2008	1132581	8790	7.7
2009	1171231	8202	7
2010	1211053	8841	7.3
2011	1252229	11446	9.1
2012	1294804	13849	10.6
2013	1336944	13370	10
2014	1379675	12181	8.8
2015	1423114	10247	7.2
2016	1467198	9346	6.3

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول(1) و حكومة اقليم كوردستان، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم، مديرية احصاء محافظة دهوك، بيانات غير منشورة عن إسقاطات السكان.

وعند مقارنة هذه المعدلات مع المعدلات الخاصة بمناطق اخرى فهو يتقارب مع المعدل في العراق(8.98 عام 2009)، و تركيا(8 عام 2011)، و ايران (12.2 عام 2009)، مصر(11 عام 2010) (جنار محسن حسن2017 : 12)

2.2 تطور حالات الطلاق في محافظة دهوك (2008 – 2016)

جاء في تعريف الطلاق في المعجم الوسيط : (طلق)- طلوقا وطلاقا، تحرر من قيد ونحوه، والمرأة من زوجها طلاقا : تحلت من قيد الزوج وخرجت من عصمته ويده بالخير طلقا(رفيق محمد عبدالحكيم الصافي 2011 : 15). أما في الإصطلاح : حل قيد النكاح او بصفة وحل قيد النكاح، أي كله بأن يطلق المرأة الطلاق البائن، (أو بعضه) بأن يطلقها الطلاق الذي يثبت معه الرجعة (أميرة حسن الرافعي- بدون سنة النشر).والطلاق نوعان هما :

أ. الطلاق الرجعي : ويشمل هذا النوع كل طلاق يوقعه الزوج إلا ما كان على مال او قبل الدخول او مكملا لثلاث (أحمد علي الخطيب 1980 : 136).

ب. الطلاق البائن : وهو كل طلاق قبل الدخول او بمقابل او للمرة الثالثة، وكل طلاق رجعي بعد إنتهاء العدة (مصطفى ابراهيم الزلمي 2011 : 103). والجدول (3) والشكل (2) يبينان حالات الطلاق في المحافظة ومنها نجد :

الجدول (3) : التوزيع المكاني للطلاق في محافظة دهوك (2008 – 2016)

القضاء	دهوك	ئاكري	سميل	بردرش	الشيخان	ئاميدي	زاخو	المجموع
2008	174	52	23	42	6	12	95	404
2009	224	79	33	37	10	35	151	569
2010	296	58	38	65	9	24	169	659
2011	347	52	44	52	11	29	177	712
2012	422	81	57	70	14	32	234	910
2013	514	71	97	64	23	39	245	1053
2014	504	97	105	75	22	28	272	1103
2015	532	106	134	57	30	35	332	1226
2016	615	99	105	70	20	30	322	1261
المجموع	3628	695	636	532	145	264	1997	7897

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : حكومة اقليم كوردستان، وزارة العدل، رئاسة إستئناف منطقة دهوك، محكمة الاحوال الشخصية في محافظة دهوك، بيانات غير منشورة.

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a343

الشكل (2) : التوزيع المكاني للطلاق في محافظة دهوك (2008 – 2016)

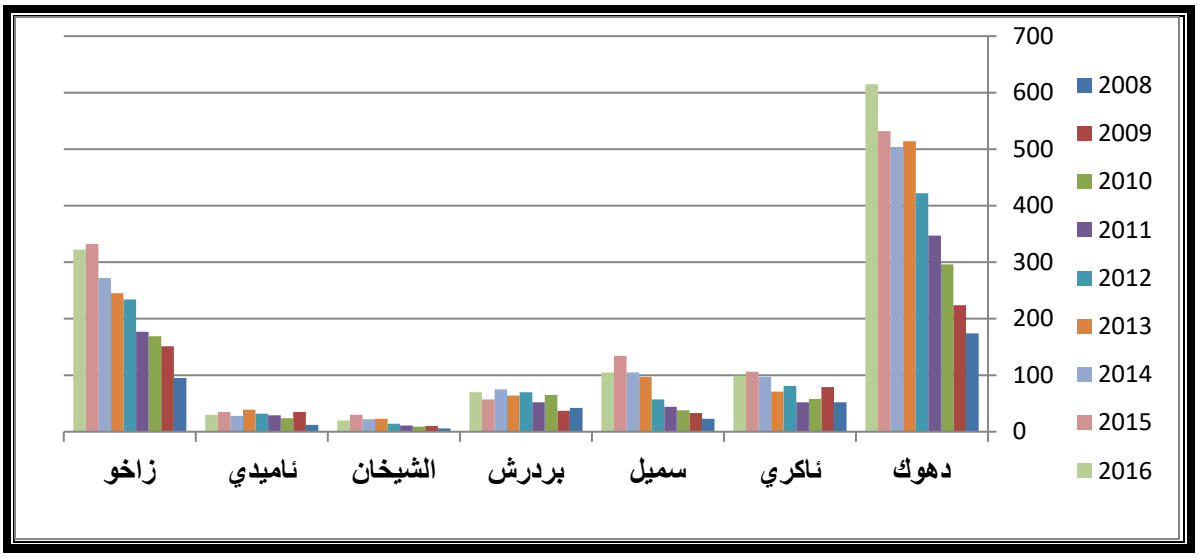

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : الجدول (3)

1. هناك تطور ملحوظ في إزدياد حالات الطلاق على مستوى المحافظة للفترة المدروسة فمن 404 حالة عام 2008 إزدادت الحالات لتصل في مجموعها الى 7897 حالة، وسجل عام 2016 أكثر الحالات بواقع 1261 شكلت نسبة 16% تقريبا من مجموع الحالات.

2. أكثر حالات الطلاق سجلت في قضاء دهوك بواقع615 حالة وذلك في عام 2016 وشكلت هذه الحالات نسبة 17% من مجموع الحالات في القضاء للفترة المدروسة ونسبة 7.8% من مجموع الحالات في المحافظة، ويليها على التوالي أقضية زاخو، ئاكري، سميل، بردرش، الشيخان .

3. إستحواذ قضاءي دهوك وزاخو على نسبة أكثر من 71% من مجموع الحالات في المحافظة لفترة الدراسة وذلك بسبب الحجم السكاني الكبير للقضاءين وميل السكان الى حل المشكلات العائلية عن طريق القانون ودور منظمات الدفاع عن حقوق المرأة في ذلك.

4. أقل الحالات كانت في قضاءي الشيخان وئاميدي وذلك بسبب العادات والتقاليد التي تنبذ الطلاق مع حل الخلافات الزوجية عن طريق تدخل الاهل والأقارب.

5. وبشكل عام فإن السبب وراء هذه النسب يرجع الى عدة عوامل منها سياسية وامنية وعدم الاستقرار بسبب الحرب على الارهاب وما رافقها من اسباب اقتصادية وارتفاع نسب البطالة وهوما يخلق المشاكل الاجتماعية او يكون سببا رئيسيا في ارتفاع نسب الطلاق. اما بالنسبة الى معدل الطلاق الخام[2] (جنار محسن حسن2017 : 16) في المحافظة فيبين الجدول (4) تلك المعدلات للفترة المدروسة، وهو يشير الى ارتفاع الحالات سنة بعد أخرى وبشكل طردي مع ارتفاع أعداد السكان. وعند مقارنة هذه المعدلات مع المعدلات الخاصة بمناطق اخرى فهو يقل عن المعدل في العراق(1.97 عام 2009)، و تركيا(1.6 عام 2011)، و ايران (1.7 عام 2009)، الاردن(206 عام 2010) (جنار محسن حسن2017 : 16).

الجدول(4) : معدل الطلاق الخام بالألف في محافظة دهوك (2008- 2016)

الأعوام	عدد السكان	عدد حالات الطلاق	المعدل بالألف
2008	1132581	404	0.35
2009	1171231	569	0.48
2010	1211053	659	0.54
2011	1252229	712	0.56
2012	1294804	914	0.70
2013	1336944	1053	0.78
2014	1379675	1103	0.79
2015	1423114	1226	0.86
2016	1467198	1261	0.85

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول(3) و حكومة اقليم كوردستان، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم، مديرية احصاء محافظة دهوك، بيانات غير منشورة عن إسقاطات السكان.

3. تركيب حالات الزواج والطلاق في محافظة دهوك 2016

حمادي الحديثي2008 : 15) ومن ملاحظة الجدول(5) والشكل (3) نجد ان هناك تباين مكاني كبير في عدد حالات الزواج وأيضا تباين حسب الفئات العمرية وكالاتي :

3.1 التركيب العمري

ان تشجيع الزواج والخصوبة ظهر مبكرا من قيام الدولة العراقية نظرا لقلة عدد سكانه ويبقى التدخل السياسي في الخصوبة يشكل محور معظم السياسات السكانية (طه

الجدول (5) : التركيب العمري لحالات الزواج في محافظة دهوك 2016

القضاء	20-15	25-20	30-25	35-30	40-35	45-40	50-45	55-50	60فأكثر	المجموع
دهوك	83	803	1273	529	217	41	23	18	22	3019
ئاكري	383	474	344	92	24	13	10	2	4	1347
سميل	163	318	210	136	103	40	4	10		988
بردرش	197	440	196	37	3	10	2	3	3	892
الشيخان	35	173	152	32	7	1	3			404
ئاميدي	79	145	211	91	21	4	3	1	1	557
زاخو	152	767	812	269	66	34	14	11	9	2139
المجموع	1092	3120	3198	1186	441	143	59	45	39	9346

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : حكومة اقليم كوردستان، وزارة العدل، رئاسة إستئناف منطقة دهوك، محكمة الاحوال الشخصية في محافظة دهوك، بيانات غير منشورة.

1. أكبر عدد من حالات الزواج في المحافظة سجل في الفئة العمرية (25- 30) سنة وبواقع 3198 حالة وبنسبة 34.2% وذلك لان هذا العمر يعتبر أنسب عمر للزواج خصوصا بعد إكمال الدراسة والتخرج والحصول على وظيفة مناسبة .
2. أما أقل حالات الزواج على مستوى المحافظة، فقد كانت في الفئتين (50- 55)و(55- 60) سنة وبواقع 84 حالة فقط بنسبة فقط 0.8% وذلك بسبب تفضيل الزواج في عمر مبكر ومراعاة العادات والتقاليد، مع ملاحظة عدم تسجيل أية حالة في الشيخان في الفئتين المذكورتين.
3. أما على مستوى الأقضية، فقد كانت دهوك أيضا في المركز الاول وذلك بتسجيلها 3019 حالة زواج بنسبة 32.3% على إعتبارها مركزا للمحافظة وتميز بحجمها السكاني الكبير مقارنة بغيرها من مدن المحافظة.

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a343

4. أما حالات الزواج في الاعمار بين 35- 50 سنة فتميزت بأعدادها التي توسطت الأعمار التي تسبقها وكذلك الاعمار التي تليها وذلك بسبب حالة الاستقرار النفسي والعاطفي الذي يتميز به الانسان في هذا العمر.

اما بالنسبة للطلاق ورغم أنه أبغض الحلال ولا يلجأ إليه إلا في الحالات المستعصية على الحل، وتتبع الحلول الاجتماعية لحل المشاكل بين الزوجين في أغلب الاحيان، ولكن تبقى هناك حالات يكون فيها الطلاق هو الحل الوحيد.ومن ملاحظة الجدول (6) والشكل(4) نجد ان الحالات المشار إليها توزعت على الفئات العمرية وبنسب متباينة وكالاتي :

الجدول (6) : التركيب العمري لحالات الطلاق في محافظة دهوك 2016

القضاء	20-15	25-20	30-25	35-30	40-35	45-40	50-45	55-50	60-55	60فأكثر	المجموع
دهوك	44	95	146	153	82	48	22	5	11	9	615
ئاكري	24	28	27	15	4	1	0	0	0	0	99
سميل	0	8	27	32	18	12	4	4	0	0	105
بردرش	15	14	7	4	14	3	6	3	4	0	70
الشيخان	1	3	8	4	2	0	1	0	0	1	20
ئاميدي	2	5	8	7	4	1	2	0	0	0	30
زاخو	55	66	74	49	50	19	9	0	0	0	323
المجموع	141	219	297	264	174	84	44	12	15	10	1262

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : حكومة اقليم كوردستان، وزارة العدل، رئاسة إستئناف منطقة دهوك، محكمة الاحوال الشخصية في محافظة دهوك، بيانات غير منشورة

1. كان نصيب الفئة العمرية (25- 30) سنة الأكبر من بين الفئات العمرية الاخرى، حيث سجلت 297 حالة طلاق على مستوى المحافظة شكلت نسبة 23.5% وهي نفسها الفئة الاكبر من حيث حالات الزواج، ويرجع السبب الى إرتفاع نسبة البطالة وعدم تعيين الخريجين وتدني سوق العمل وإنخفاض رواتب الموظفين وهو ما يساعد على ظهور وتفاقم المشكلات الزوجية.

2. أما أقل الحالات فقد كانت في الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) وبواقع 10حالات فقط شكلت نسبة 0.7%، وهذا يوضح وجود التفاهم والعشرة الحسنة بين الزوجين مع تقدم العمر يضاف الى ذلك مراعاة التقاليد الجتماعية والعشائرية التي تنبذ الطلاق في مثل هذا العمر.

3. وعلى مستوى االاقضية فقد جاء قضاء دهوك في المرتبة الاولى للفئة العمرية (30-35) سنة، فقد سجلت 153 حالة شكلت نسبة 24.8% على مستوى القضاء وذلك بسبب عدم وجود التفاهم بين الزوجين في السنوات الأولى من الزواج بسبب إما عدم معرفتها لطباع بعضها البعض وهو ما يؤدي الى حدوث المشاكل وتدخل الاهل.

اما أقل الحالات فقد كانت في الشيخان، حيث لم تسجل إلا 20 حالات ساهمت بنسبة 1.6%، وذلك بسبب صلات القربى بين أهالي المنطقة والتي تحول دون الوصول الى الطلاق حتى مع وجود المشاكل الزوجية والتي يصار الى حلها بالطرق الاجتماعية المعروفةبالاضافة الى سيادة التقاليد العشائرية التي تنبذ الطلاق.

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a343

الشكل (3) : التركيب العمري لحالات الزواج في محافظة دهوك 2016

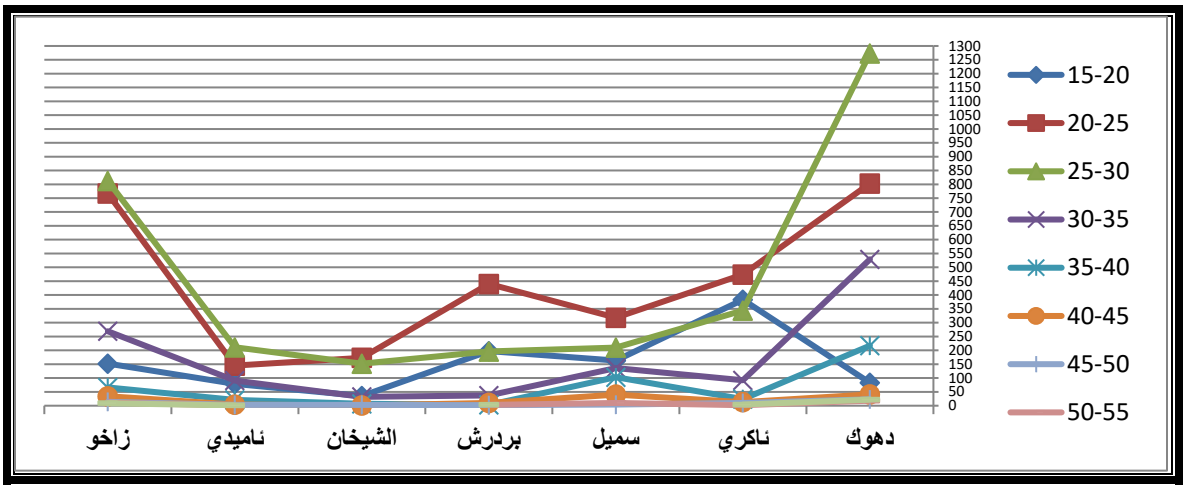

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (5)

الشكل (4) : التركيب العمري لحالات الطلاق في محافظة دهوك 2016

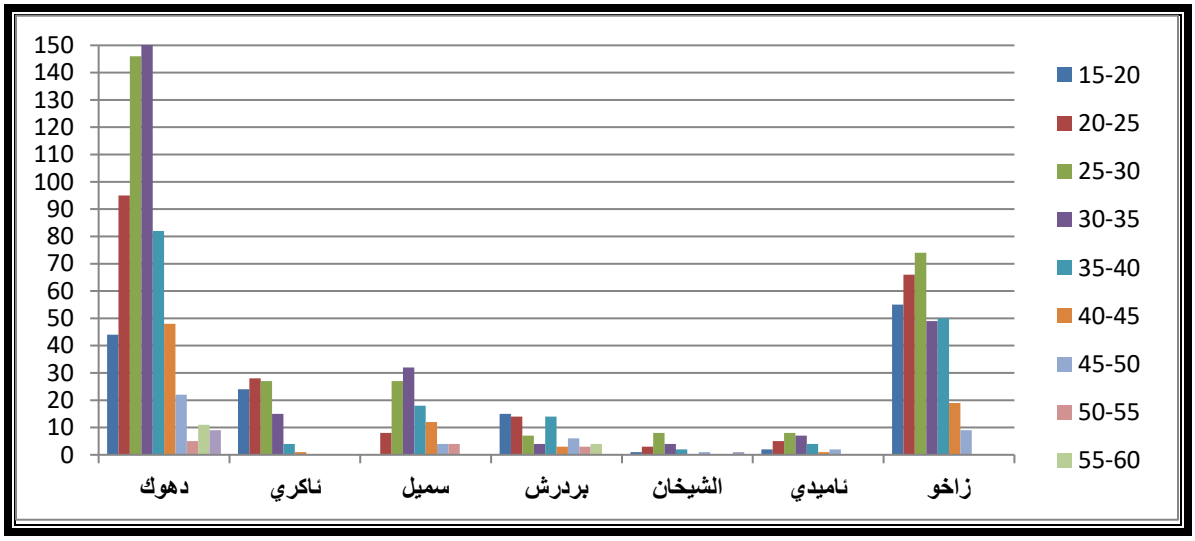

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : الجدول (6)

3.2 التركيب النوعي

الزواج لغة : هو الضم أو الجمع، والوطء، والزواج الاقتران(وهبة الزحيلي 2008 : 15) ويشترط في المرأة لاجل عقد الزواج شرطان الاول ان تكون أنثى محققة الانوثة(وهبة الزحيلي 2008 : 61) والثاني ان لاتكون محرمة على الرجل كالبنت والاحت والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت (احمد عيسى عاشور2006 : 369). إن الغرض الاساس من الزواج هو العفاف والنسل وبقاء سلالة الانسان(مصطفى ابراهيم الزلمي2001 : 16) .والجدول (7) يوضح هذا التركيب ومنه نلاحظ :

1. سجلت أكثر حالات الزواج على مستوى المحافظة للذكور في الفئة العمرية (25-30) بواقع 3198 حالة زواج بنسبة 34.2% لكون هذا العمر الأنسب للزواج من حيث الإستعداد من النواحي الاجتماعية والمالية.

2. اما بالنسبة للإناث على مستوى المحافظة فقد سجلت أعلى حالات الزواج في الفئة العمرية (20- 25) سنة بواقع 3393 حالة زواج شكلت نسبة 36.3%، فغالبا ما تكون الأنثى (الزوجة) في عمر أصغر من عمر الذكر (الزوج).

3. أقل حالات الزواج كانت في الفئة العمرية (55- 60) سنة، حيث سجلت فقط 23 حالة لم تشكل سوى 0.2% وبطبيعة الحال تقل حالات الزواج مع تقدم السن واغلب هذه الحالات كانت بسبب وفاة أحد الزوجين وخصوصا الزوجة أو بسبب الإصابة بمرض معين.

4. أما بالنسبة للإناث على مستوى محافظة دهوك فقد سجلت أدنى حالات الزواج في الفئة العمرية (65 سنة فأكثر) وهي حالة واحدة فقط وبنسبة 0.01%.

5. أما على مستوى الاقضية فقد جاء قضاء دهوك بالمرتبة الأولى وكان مجموع حالات الزواج هو 3019 حالة شكلت نسبة 32.3% من مجموع حالات الزواج في المحافظة بسبب حجمها السكاني الكبير وكونها مركزا للمحافظة.

شرع الزواج لتكوين الأسرة ودوام العشرة والمودة بين الزوجين، ولكن قد تصاب الحياة الزوجية بما لايستطاع معه العشرة وتصبح جحيما ويكون الطلاق هو الحل الوحيد(عثمان التكروري 2004 : 174)، فبالنسبة للتركيب النوعي لحالات الطلاق فالجدول (8) يوضح هذا التركيب ومنه نلاحظ :

1. بصورة عامة تركزت حالات الطلاق في الفئات العمرية الخمس الأولى أي الاعمار بين 15 – 40 سنة مقارنة بالفئات الاخرى، حيث تظهر معظم المشاكل الزوجية في هذه الأعمار مقارنة بالأعمار الأخرى التي تقل فيها المشاكل ويسود الإستقرار العلاقة الزوجية.

2. أكبر حالات الطلاق على مستوى المحافظة كانت في الفئة العمرية (25- 30) سنة للذكور بواقع 297 حالة شكلت نسبة 23.7%، يقابلها أيضا 303 حالة طلاق للإناث في نفس الفئة العمرية وبنسبة 24.2%وذلك لأسباب مالية وإجتماعية وغيرها.

3. أقل الحالات ظهرت في الفئة العمرية (60 سنة فأكثر)، حيث كان هناك 10 حالات للذكور بنسبة 0.7% و حالة واحدة فقط للإناث بنسبة 0.07%، حيث يسود العلاقة الزوجية الاستقرار والسكينة مع تقدم عمر الزوجين.

4. أما على مستوى الاقضية فقد سجل قضاء دهوك أعلى الحالات بواقع 615 حالة ساهمت بنسبة 48.7% للذكور والإناث بسبب حجمها السكاني الكبير وتباين التركيب الاجتماعي لسكانها خصوصا مع وفود السكان من مناطق العراق الاخرى نتيجة للأحداث الامنية، وعلى عكس الحالة يقابلها أقل الحالات في قضاء الشيخان بواقع 20 حالة فقط وبنسبة 1.6%. وعند مقارنة حالات الزواج والطلاق على مستوى المحافظة وحسب الاقضية لعام 2016 فتظهر لدينا الخارطة (1) والتي تبين إنخفاض حالات الطلاق مقارنة مع حالات الزواج بشكل عام مع الإنتباه لزيادة حالات الطلاق وخصوصا في الاقضية ذات الحجم السكاني الكبير مثل دهوك وزاخو بالاضافة الى النسيج الاجتماعي المتباين من حيث الانتماء المناطقي والعشائري وما يرتبط بذلك من العادات والتقاليد.

الجدول (7) : التركيب النوعي لحالات الزواج في محافظة دهوك 2016

القضاء	20 – 15		25_20		30_25		35_30		40_35		45_40		50_45		55_50		60_55		60فأكثر		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
دهوك	83	693	803	1237	1273	735	529	214	217	73	41	48	23	13	18	4	10	2	22	0	3019	3019
ئاكري	383	574	474	453	344	271	92	38	24	6	13	4	10	1	2	0	1	0	4	0	1347	1347
سميل	163	293	318	275	210	215	136	99	103	71	40	27	4	6	10	1	4	1	0	0	988	988
بردرش	197	549	440	239	196	76	37	18	3	4	10	5	2	0	3	1	1	0	3	0	892	892
الشيخان	35	148	173	177	152	62	32	11	7	5	1	1	3	0	0	0	1	0	0	0	404	404
ئاميدي	79	168	145	186	211	132	91	50	21	13	4	7	3	1	1	0	1	0	1	0	557	557

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a343

زاخو	152	745	767	826	812	409	269	102	66	32	34	14	14	176	59	24	45	9	23	4	39	1	9346	9346
المجموع	1092	3170	3120	3393	3198	1900	1186	532	441	204	143	176	59	24	45	9	23	4	39	1	2139	2139		

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : حكومة اقليم كوردستان، وزارة العدل، رئاسة إستئناف منطقة دهوك، محكمة الاحوال الشخصية في محافظة دهوك، بيانات غير منشورة.

الجدول (8) : التركيب النوعي لحالات الطلاق في محافظة دهوك 2016

القضاء	20_15		25_20		30_25		35_30		40_35		45_40		50_45		55_50		60_55		60فاكثر		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
دهوك	44	45	95	149	146	166	153	124	82	70	48	46	22	4	5	8	11	2	9	1	615	615
ئاكري	24	19	28	38	27	30	15	8	4	4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	99	99
سميل	0	0	8	16	27	28	32	34	18	15	12	7	4	4	4	1	0	0	0	0	105	105
بردرش	15	14	14	14	7	8	4	3	14	13	3	4	6	5	3	0	4	9	0	0	70	70
الشيخان	1	4	3	3	8	3	4	7	2	1	0	2	1	0	0	0	0	0	1	0	20	20
ئاميدي	2	5	5	8	8	10	7	2	4	1	1	3	2	1	0	0	0	0	0	0	30	30
زاخو	55	61	66	71	74	58	49	54	50	45	19	19	9	14	0	0	0	0	0	0	232	232
المجموع	141	148	219	299	297	303	264	232	174	149	84	81	44	28	13	9	15	11	10	1	1261	1261

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : حكومة اقليم كوردستان، وزارة العدل، رئاسة إستئناف منطقة دهوك، محكمة الاحوال الشخصية في محافظة دهوك، بيانات غير منشورة.

الخارطة (1) : التباين المكاني للزواج والطلاق في محافظة دهوك عام 2016

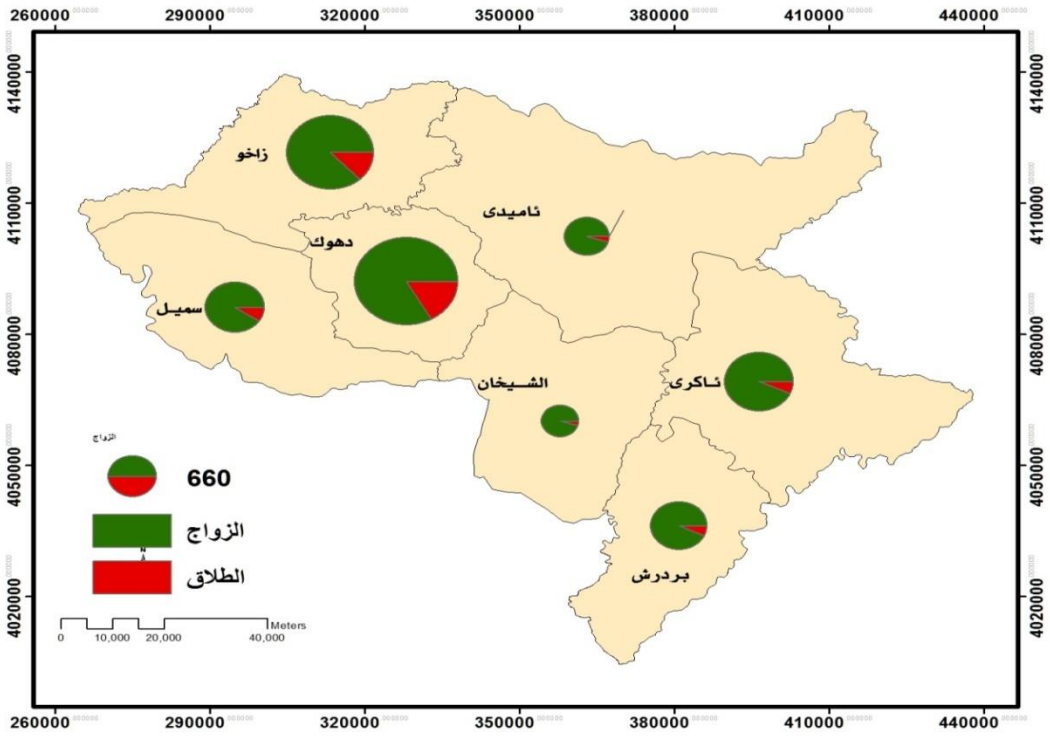

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على الجدولين (7) و (8) وخارطة محافظة دهوك.

4. أهم الاسباب المؤدية الى الطلاق

إن تباين حالات الطلاق زمانيا ومكانيا يعود الى مسببات وعوامل عدة تتباين هي الاخرى من مدينة الى اخرى ومن منطقة الى منطقة ثانية، وهنا سيتم البحث في اهم تلك الاسباب وكالاتي، أنظر الجدول (9).

الجدول (9) : أسباب الطلاق في محافظة دهوك 2016

العوامل *	دهوك	%	ئاكري	%	زاخو	%	ئاميدي	%	سميل	%	بردرش	%	الشيخان	%	المجموع	%
1	487	79.2	72	72.7	200	61.9	15	50	65	61.9	45	64.2	18	90	902	71.4
2	20	3.3	3	3.3	11	3.4	5	16.7			3	4.3			42	3.3
3	7	1.1	-		-		2	6.7							9	0.7
4	16	2.6	3	3	3	1			5	4.8					27	2.2
5	3	0.5	-		4	1.2			17	16.2	1	1.4			25	2
6	1	0.16	-		9	2.8	1	3.3	1	0.95	2	2.9			14	1.1
7	7	1.1	5	5	6	1.9	1	3.3	5	4.8	7	10			31	2.5
8	17	2.8	4	4	82	25.4			1	0.95	12	17.2	2	10	118	9.4
9	43	7	-		-										43	3.4
10	14	2.3	12	12	8	2.4	6	20	11	10.5					51	4
المجموع	615	100	99	100	323	100	30	100	105	100	70	100	20	100	1262	100

*الأرقام تشير الى ترتيب العوامل حسب ورودها في المتن.

المصدر : عمل الباحثين بالاعتماد على : حكومة اقليم كوردستان، وزارة العدل، رئاسة إستئناف منطقة دهوك، محكمة الاحوال الشخصية في محافظة دهوك، بيانات غير منشورة.

1. عدم التوافق بين الزوجين الزواج كأي مشروع جديد تنقصه الخبرات وتصقله الايام والتجارب واذا لم يفهم كل من الزوجين طبيعة شخصية الاخر ويتعاملا مع بعضهما بالعقل والحكمة والطريقة المناسبة سوف ينتهيان الى الطلاق، لذا نجد ان الخلافات الزوجية تبدأ بالظهور منذ الأشهر الأولى للزواج وإستحالة حصول الوئام والمحبة بينهما بسبب صعوبة التوافق بينهما سواء كان التوافق الفكري وتوافق في الشخصية والطباع والانسجام الروحي والعاطفي فيبدأ كل طرف يكيل التهم للطرف الاخر ويحمله مسؤولية فشل حياتهما الزوجية. وقد لاحظنا إستنادا الى بيانات عام 2016 لحالات الزواج والطلاق لدى المحكمة الشرعية ان هذا العامل او السبب قد ساهم بنسب كبيرة في جميع الاقضية ليأتي في المرتبة الأولى بواقع 902 حالة توزعت في جميع الاقضية وبنسبة 71.4% من جملة الاسباب المؤدية الى الطلاق .

2. الزواج المبكر وتفاوت العمر بين الزوجين إذا كان الزواج المبكر هو إستجابة لمرحلة البلوغ الجنسي لدى الانسان الذي يبدأ مبكرا لدى الشباب والشابات وخوف العوائل من وقوع ابنائها في المحظور الشرعي والاجتماعي إلا أن هذا النوع من الزواج عادة يفتقر الى النضج الاجتماعي بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتدني المستوى الثقافي والوازع الديني لدى المتزوجين مبكرا، وقد لاحظنا إستنادا الى الاحصائيات ان الكثير من المتزوجين خاصة الزوجة لاتتجاوز عمرها خمسة عشر عاما وهذا يعني إفتقار الزوجين الى فكرة واضحة عن الزواج وواجباته والمسؤولية الأسرية والاعتماد على الاهل في حل مشكلاتهم كمشكلة السكن والمعيشة والسلوك وطريقة التفكير وغير ذلك مما يفسح المجال واسعا لتدخل الاهل من الطرفين في حياتهما وتعقيدها مما ينجم عنه مشكلات عديدة تنتهي الى الطلاق، كما لاحظنا ايضا ان بعض العوائل ترغم بناتها على الزواج من شخص يكبرهن سنا لدوافع اقتصادية او اجتماعية او غير ذلك دون ان يعلموا عواقب هذا الوزاج، وقد لاجظنا استنادا الى بيانات عام 2016 ان هذا العامل كان تأثيره بنسبة 3.3% في حصول حالات الطلاق وسجلت 42 حالة طلاق بسبب هذا العامل في معظم الاقضية.

3. العقم أو إصابة أحد الزوجين بالمرض إذا كان الطلاق شرعه الله لعلاج الحالات المستعصية التي لايمكن فيها الصلاح بين الزوجين ويتعذر معه دوام الحياة الزوجية

ويكون فراقها خير من عجتماعهما مثل عقم الزوجة او الزوج او إصابة احدهما بالمرض المزمن الثابت المانع من المعاشرة الزوجية والذي لايرجى الشفاء منه لذا قبل الزواج يجب إجراء الفحوصات والتحاليل الطبية بحيث يتم الالتثبيت من سلامة الزوجين من الامراض السارية والموانع الصحية وقد تسبب هذا العامل قد تسبب في حدوث 9 حالات من الطلاق كانت في دهوك وئاميدي وشكلت نسبة 0.7% فقط ليأتي بالمرتبة الاخيرة من بين العوامل والاسباب.

4. الخيانة الزوجية المعروف ان التقاليد الاجتماعية السليمة في مجتمعنا الكوردي والتعاليم الدينية قد إستقرت على إعتبار الزواج النظام الاخلاقي والاجتماعي الوحيد المعترف به في تنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة وأن أية علاقة خارج إطار الزواج يعتبر فحشاً ورذيلة، والزواج قد لايحظى بالنجاح بسبب الاختيار الخاطيء والتقدير الغير سليم لشريك الحياة أو قد يحدث لها بعد الزواج أمر خارج إرادتها فيشوب حياتها الخلاف والشقاق ويتحول الحب والمودة البغض والرحمة الى الإنتقام والسكينة الى الفوضى وقد يستفحل الأمر كثيرا فيؤدي بها الى أو بأحدهما الى إنحراف أخلاقي أو سلوك إجرامي تعرض حياتها للخطر وكرامتها للمهانة، وقد كان لهذا العامل دور في حدوث الطلاق بنسبة 2.2% وبواقع 27 حالة توزعت بين أقضية دهوك وئاكري وزاخو وسميل.

5. الهجرة وتزوج الزوج للمرة الثانية شهدت السنوات التي سبقت إنهيار النظام الدكتاتوري نزوح أعداد كبيرة من سكان الأقليم الى الخارج على خلفية غنتفاضة شعبنا الكوردي عام 1991 وتطبيق سياسة الحصار الاقتصادي ضده فيما بعد من قبل النظام وتفشي ظاهرة البطالة والتطبيقات الامنية المتعسفة التي مورست بحقه فأضطر الكثير منهم الى ترك زوجاتهم وعوائلهم خلفهم أملا بسحبهم لاحقا بعد الإستقرار في تلك الدول والحصول على حق اللجوء الإنساني او السياسي فيها، إلا أن البعض من هؤلاءتعذر عليه الحصول على موافقة تلك الدول على لم شمل عوائلهم، والبعض الاخر تزوجوا هناك من زوجة أخرى وتناسوا ان لهم زوجة وعائلة واطفال في إنتظارهم وبتأثير الثقافة الغربية لم تعد الحياة الزوجية لدى البعض بالقدسية التي عليها في مجتمعنا، كل ذلك دفع بعض الزوجات الى مراجعة المحاكم الشرعية وإقامة دعاوى التفريق على أزواجهم مستفيدين من أحكام المادة 43/ والفقرة 2 من قانون الأحوال الشخصية التي تعطي الحق للزوجة في طلب التفريق من زوجها غذا هجرها مدة سنتين فأكثر بلا عذر مشروع إن كان الزوج معروف الإقامة وله مال يستطيع الإنفاق منه.وقد كان هذا العامل السبب في حدوث 25 حالة وبنسبة 2% فقط وذلك في اقضية دهوك وزاخو وسميل وبردرش.

6. وسائل الإعلام والتطور التكنولوجي تشكل وسائل الإعلام بكل فروعه المرئية والألكترونية والمكتوبة من اهم ادوات النظام الرأسمالي العالمي في معركتها الاقتصادية والثقافية بحيث أصبحنا اليوم أمام ثقافة مرجعيتها السوق والربح وفق مصالح هذا النظام بدلا من خصوصيتنا الوطنية والقومية وإنتمائنا الديني والاجتماعي والسياسي وباتت ثقافتنا الوطنية والقومية تتعرض للتهديد بفعل التعميم القسري للقيم الغربية بإستخدام وسائل الغعلام حتى أصبحنا اليوم مقلدين لتلك الثقافة ومجرورين ورائها من الألف الى الياء، فالحياة الزوجية الرومانسية التي يتخيلها الشاب أو الفتاة عبر ما تبثه الفضائيات والانترنيت سرعان ما تصطدم بالواقع الاجتماعي وأعباء الحياة وتتبدد بسرعة كل تلك الإحلام والامال وتسود المشاكل العائلية وتسمم العلاقات الزوجية حتى يختار الزوجان الحل الأسرع وهو الطلاق. وكان لهذا العامل تأثير بنسبة قليلة بلغت 1.1% وذلك في أقضية دهوك وزاخو وئاميدي وسميل وبردرش.

7. اسباب اجتماعية وتدخل الاهل والاقارب بين الزوجين وهذه الاسباب لاتنفصل في مجملها عن الاسباب التي ذكرناها فيما تقدم ومنها عدم الثقة بالنفس أو بالطرف الثاني من الزواج بسبب التربية العائلية الخاطئة أو التفكك الأسري او النظر الى الزواج على انه صفقة تجارية الكل فيها يريد ان يربح ولا أحد يقبل بالخسارة أو التضحية من اجل دوام الحياة الزوجية وسعادتها، فالمهور العالية وتكاليف تجهيز الدار الزوجية والمغالاة في طلب الذهب وتكاليف حفلة الزواج كل ذلك يؤدي الى إرهاق الزوج بأعباء مالية تفوق غمكانياته وقد يضطر الى الإستدانة أحيانا كثيرة الأمر الذي يجعل النفوس متوترة ةالحياة الزوجية مشوبة بعدم الإستقرار ويكيل كل طرف التهم على الطرف الاخر وتكثر الأقاويل والقصص المفبركة والطعن في الكرامة وأحيانا يضطر الزوج الى بيع المصوغات الذهبية لزوجته عنوة وقسم من أثاث البيت لسداد ديون الزواج منها فتصبح سببا للخلافات الزوجية وعدم الإنسجام وتدخل الأهل بينها فيكون أبغض الحلال طريقا لحلها لذا حري بالأباء والأمهات الإلتزام بقواعد الدين الاسلامي في إختيار من يصلح زوجا لإبنتهم. ومن خلال ملاحظة الجدول (7) نجد أن هذا العامل قد تسبب في حدوث31 حالة بنسبة 2.5% وسجلت هذه الحالات في جميع الاقضية وباعداد متقاربة ماعدا قضاء الشيخان.

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a343

8. اسباب اقتصادية وعدم توفر الوحدة السكنية إن إنتشار ظاهرة البطالة وتكاليف الزواج المرتفعة وغلاء المهور وعدم قدرة الزوج على تهيئة سكن ملائم لزوجته وتلبية متطلبات المعيشة لعائلته والتغير الكبير على الرواتب كان من أبرز أسباب الطلاق كما ان المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها أقليم كوردستان وبروز الطبقة البرجوازية وتنامي قدراتها بعد سقوط النظام السابق جعلت من الجميع يحيا في ظل أفكار ومفاهيم النظام الرأسمالي وإقتصاد السوق القائم على إستغلال الإنسان وإفساده وزرع عقلية إستهلاكية لدى الرجل والمرأة معا بحيث أصبح هم الزوجة والزوج هو المال والهو والإسراف والقصور والفلل والسيارات الفارهة واخر عمليات التجميل ناهيك عن إضعاف الوازع الديني والقيم الاجتماعية النبيلة في مجتمعاتنا، حتى أصبح الطلاق لدى الكثير من الناس حالة اجتماعية مقبولة بعد أن كانت وصمة عار على من يقوم عليها ويمكننا القول وبكل أمانة ان لهذا العامل تأثير كبير في حدوث الطلاق وجاء بالمرتبة الثانية بعد عامل (عدم التوافق بين الزوجين) وساهم بنسبة 9.4% من حالات الطلاق في عام 2016 وسجل في جميع الاقضية ماعدا قضاء ئاميدي وكان أكثرها في زاخوومن ثم في قضاء دهوك وبردرش ومن ثم بقية الاقضية .

9. تدني المستوى الثقافي وضعف الوازع الديني

لاشك ان الزواج يترتب عليه حقوق وواجبات لكل من الزوجين وعليهما الإلتزام بها وإن الإخلال بالمسؤولية من أي طرف حتما سيكون السبب في زوال المودة والرحمة التي إرتضاها الخالق للحياة الزوجية فتفقد الأسرة مقومات السعادةو والاستقرار وتصبح الحياة الزوجية لاتطاق وقد يدفع بهما الى طريق الطلاق. إن التدني في مستوى الوعي بالحقوق والواجبات الزوجية وإفتقار الزوجين لاسيما الجدد الى فكرة واضحة عن الزواج وواجباته والمسؤولية الأسرية يؤدي الى الطلاق. وقد لاحظنا إستنادا الى إحصائية عام 2016 الى ان هذا العامل كان السبب في حدوث 3.4% من حالات الطلاق وبواقع 43 حالة سجلت جميعها في قضاء دهوك، لذا من الأفضل فتح مراكز للبحث الاجتماعي ورفدها بالكفاءات المختصة بمشاكل الأسرة مهمتها تأهيل الزوجين وتقديم الإستشارات لهم عند الحاجة وتبني وسائل الغعلام المختلفة للقضايا التي تخص الأسرة عامة والزواج خاصة ومساهمة علماء الدين في نشر التوعية الدينية بحسن المعاشرة بين الزوجين وبيان الحقوق والواجبات الزوجية بعقل متنور ومعاصر، واخيرا على الأباء والأمهات إعطاء فسحة من الزمن لفترة الخطوبة وتمكين الخطيبين من التعرف على بعضهما جيدا قبل الزواج.

10. أسباب أخرى للطلاق وهي اسباب ثانوية، لاتنفصل عن الأسباب الانفة الذكر لابل نتيجة طبيعية لها، ونذكر منها الهواتف النقالة (الموبايل)، وماضي الزوجة وعلاقاتها العاطفية قبل الزواج والإختلاف في مستوى التعليم بين الزوجين وعدم التكافؤ الاجتماعي وإهمال الزوجة لواجباتها داخل البيت وإختلاف العادات والتقاليد بين عائلة الزوجين وغيرها، وساهمت هذه الاسباب بنسبة 4% من حالات الطلاق وبواقع 51 حالة توزعت في اقضية دهوك وزاخو وئاكري وسميل وئاميدي .

الإستنتاجات

1. هناك تباين زماني واضح في حالات الزواج خلال الفترة (2008 – 2016) وهذا التباين يرجع الى التباين في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وشمل التباين جميع المدن والأقضية التابعة لمحافظة دهوك، ففي عام 2008 كانت نسبة الزواج في دهوك 34.7% وإرتفعت الى 36.4% لتنخفض الى 30.5% و 32.3% في عامي 2014 و 2016 على التوالي.

2. هناك تباين مكاني واضح لحالات الزواج في المحافظة وبين منطقة واخرى وهو يرجع الى الإختلاف في الظروف المعيشية والاجتماعية، ففي زاخو بلغت21.7% وفي سميل 7.18% وفي قسروك 1.16%.

3. يوجد تباين مكاني وزماني كبير في حالات الطلاق خلال فترة الدراسة، وهذا التباين يرجع الى الظروف المعيشية وصعوبة الحياة والحرب ضد الإرهاب وإنخفاض رواتب موظفي الدولة والبطالة وتدني سوق العمل، حيث كانت نسبة الطلاق في دهوك 43.06% في عام 2008 في دهوك وإنخفضت الى 39.4% في 2009 لترتفع مرة اخرى الى47.8% عام 2016. أما بالنسبة الى التباين المكاني فهناك اختلاف بين المدن والمناطق.

4. هناك تباين كبير في واقع حالات الزواج حسب التركيب العمري والنوعي لسنة 2016 حيث ترتفع نسب الزواج في الفئات العمرية الصغيرة وتقل مع تقدم العمر.

5. أما بالنسبة للطلاق فقد كانت نسبه مرتفعة لدى الذكور والإناث على التوالي في الفئات العمرية الصغيرة وتقل هذه النسبة مع تقدم العمر.

6. هناك عدة أسباب تؤدي الى الطلاق منها عدم التوافق بين الزوجين، فرق العمر بينهما، العقم وإصابة احدهما بالامراض، الهجرة أو زواج الرجل بإمراة اخرى، بالاضافة الى أسباب اخرى.

المقترحات

1. معالجة ظاهرة البطالة بين المتزوجين وتقديم سلف الزواج ومعونات مالية بدون فوائد لمن هم في بداية مشوار حياتهم الزوجية، فضعف المستوى الاقتصادي في الأسرة يعد سببا مهما من أسباب الطلاق.

2. معالجة مشكلة السكن للمتزوجين من خلال بناء مجمعات سكنية وتمليكها لهم بأسعار رمزية او بأقساط شهرية تتناسب ودخلهم الشهري وكذلك توزيع أراضي سكنية عليهم وتزويدهم بالمواد الغنشائية وتسهيل مهمة الأقراض من المصرف العقاري.

3. فتح مراكز للبحث الاجتماعي مهمتها عرض المشكلات الأسرية (الزواج - الطلاق – الاطفال- المهور) وتاهيل المتزوجين وتبني برامج نوعية من قبلها كإلقاء المحاضرات من قبل مختصين عن الحياة الزوجية وإقناعهم بالتخلي عن بعض العادات السلبية كالمطالبة بالمهور العالية والضغط على بناتهم وتزويجهن قسرا وترك حرية الاختيار لهن الى جانب تثقيف المتزوجين بمسؤولياتهم وحقوقهم وبذل المساعي لإصلاح ذات البين في حالة حصول خلافات زوجية كما يجب رفد هذه المراكز بالمختصين بقضايا المجتمع من أطباء ورجال قانون ودين وأساتذة علم النفس وتقديم بحوث ودراسات ميدانية حولأثار الطلاق وأسبابه وكيفية معالجته والتعرف على خصائص الفئات التي يكثر فيها الطلاق.

4. نشر الثقافة الدينية بين الناس لتقوية الوازع الديني لدى الزوجين وتكليف الحكومة لخطباء المساجد للمساهمة في نشر التوعية الدينية بحسن المعاشرة بين الزوجين وبيان الحقوق والواجبات الزوجية طبقا للشرائع السماوية.

5. على محاكم الاحوال الشخصية عدم الإسراع في حسم دعاوى الطلاق قبل إسداء النصح والإرشاد لهم وتبصيرهم بعواقب الطلاق وإحالة الزوجين على الخبراء ومراكز البحث الاجتماعي والتعرف على أسباب النزاع وتقديم العون لهم.

6. تبني وسائل الاعلام سيما المرئي منه للقضايا التي تخص الأسرة عامة والمرأة خاصة وإفراد مساحات واسعة لمعالجة قضاياها وتقديم برامج عن مشكلات الزواج والطلاق ونشر الوعي الاجتماعي والديني والقانوني بين الناس.

7. تقرير مفردة في مناهج الدراسة الاعدادية والجامعية عن مشاكل الأسرة والزواج والطلاق لتوعية الشباب والشابات سلفا بحقوقهم وواجباتهم ودورهم الاجتماعي.

8. تعزيز دور القضاء في كوردستان في محاربة ظاهرة العنف ضد المراة.

قائمة المصادر

أ. الدوائر الحكومية

1. حكومة أقليم كوردستان، (2016)، وزارة العدل، رئاسة محكمة إستئناف منطقة دهوك، محكمة الاحوال الشخصية في دهوك، بيانات غير منشورة.
2. حكومة أقليم كوردستان، وزارة التخطيط، هيئة إحصاء الاقليم، مديرية إحصاء دهوك، بيانات غير منشورة.

ب. البحوث

1. جنار محسن حسن، واقع الزواج والطلاق في محافظة دهوك حسب الاقضية للفترة(2008-2012)، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة كركوك، ص12.

ت. الكتب

1. هناء محسن العكيلي، (1989)، السياسات السكانية والمرأة العربية، الأمم المتحدة، الأسكوا، بغداد، العراق، إجتماع الخبراء 13- 16 تشرين الثاني، ص47.
2. هناء محسن العكيلي، المصدر السابق، ص41.
3. عبدالله الطرزي، (1991)، مباديء في علم السكان، ط2، دار الفرقان، عمان، ص89
4. رفيق محمد عبدالحكيم الصافي، (2011)، نقاط الإفتراق في فقه الطلاق، الطبعة الجديدة ، بيروت، لبنان، ص27.
5. أميرة حسن الرافعي، أحكام إيقاع الطلاق وأثارها، المكتب الفني، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص15.
6. أحد علي الخطيب، (1980)، محمد عبيد الكبيسي، محمد عباس السامرائي، شرح قانون الاحوال الشخصية، ط1، التعليم العالي والبحث العلمي، ص136.
7. مصطفى ابراهيم الزلمي، (2011)، أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي المقارن، ط1، لبنان، ص103.
8. طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، مديرية دار الكتب لطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص.
9. وهبة الزحيلي، (2008)، الفقه الشافعي الميسر، دار الفكر، دمشق، ص15.
10. وهبة الزحيلي، (2008)، الفقه الاسلامي وأدلته، ط6، دار الفكر، دمشق، ص61.
11. احمد عيسى عاشور، (2006)، الفقه الميسر في العبادات والمعاملات، ط3، دمشق، سوريا، ص369.
12. مصطفى ابراهيم الزلمي، (2011)، احكام الزواج والطلاق في الفقه الاسلامي المقارن، مصدر سابق، ط1، لبنان، ص16.
13. عثمان التكروري، (2004)، شرح قانون الاحوال الشخصية، ط1، عمان، الاردن، ص174.

الهوامش

1. تم إستخراج هذا المعدل عن طريق المعادلة : معدل الزواج الخام=(عدد حالات الزواج في سنة معينة/عدد السكان في منتصف السنة)1000 .
2. تم إستخراج هذا المعدل عن طريق المعادلة : معدل الطلاق الخام=(عدد حالات الطلاق في سنة معينة/عدد السكان في منتصف السنة)1000 .

doi : 10. 25007/ajnu. v8n1a343